L'interprete nel processo penale italiano: perito, consulente tecnico o professionista virtuale?
Di Antonella Longhi (Italy)
inTRAlinea Vol. 16 (2014)

دور المترجم الشفوي في الدعوى الجزائية الإيطالية:
أخبير هو أم مستشار تقني أم مِهني حرّ؟
خلاصة مقالة كتبتها أنطونيلا لونجي (إيطاليا)
عبر (inTRAlinea) المجلد 16 عام 2014

Traduzione di

Giorgia Beneventano
Stefania Bonacci
Sana Lajjal
Cecilia Tomasati
Stefania Maria Tringali

في إطار الإجراءات الجزائية الإيطالية، تعيّن السلطة المختصة مترجماً شفوياً وفقاً للمادة ١١١ من الدستور الإيطالي ووفقاً للمواد ١٤٣-١٤٧ من قانون الإجراءات الجزائية إذا كانت الأطراف المتخاطبة تجهل اللغة الرسمية في الدعوى.

الهدف من هذا التعيين هو حاجة المدعى عليه الذي لا يفهم أو لا يتكلم اللغة الإيطالية ضمان حقه في فهم التهم الموجهة إليه وفهم الدعوى التي يشارك فيها.

الهدف الأخير للحماية اللغوية هذه، التي هي مجانية، هو السماح للمدعى عليه في أن يكون حاضراً، أي مشاركاً نشطاً في الدعوى.

ومع ذلك تخفي التشريعات القائمة بعض الفجوات خاصةً فيما يتعلّق بـ:

١-عدم التمييز بين مهارات المترجم الخطّي والمترجم الشفوي.

٢-كفاءة الشخص المسؤول عن تعيين المترجم الفوري.

٣-التوجيهات المتعلقة بدرجة معرفة المدعى عليه اللغة الإيطالية.

٤ وأخيراً : المعايير الّتي يجب اتّباعها للتأكد من صلاحية الشخص المعين ومهاراته.

وينص القانون على وجود المترجم الشفوي دائماً و حصرياً و يوكل إليه الواجبين معاً: نشاطات الترجمة الخطيّة والترجمة الشفوية في شكل خاص.

بالإضافة إلى ذلك،لا توفّر التّشريعات القائمة توجيهات محددة لا حول الدرجة الدنيا لمعرفة اللّغة المطلوبة من قبل المدعى عليه ولا حول درجة يعتبر بعدها ضرورياً مساعدته لغوياً.

من الجدير بالذكر أن المحكمة المختصة لها سلطة تقديرية كبرى خلال مرحلة إختيار المترجم الشفوي.

في الحقيقة لا تتوفر أية توجيهات حول معايير اختيار وتعيين المترجم الشفوي لتوفير خدمات عالية الجودة.

وإن كانت جودة الترجمة الشفوية تُعتبر شرطاً لممارسة حق دفاع المدعى عليه المتكلم لغة أخرى، إلا أن القانون الساري لا يشير إلى أية عملية واضحة ترشد المترجم الشفوي خلال تنفيذ عمله. وفي هذا المضمار لا تذكر المادة 146 من قانون المرافعات الجزائية إلا جزئياً واجب السلطات المعنيّة "تنبيه المترجم الشفوي بوجوب تنفيذ العمل الذي أسند إليه بإخلاص ودقة وذلك لمعرفة الحقيقة فقط. وبوجوب الحفاظ على سرّية كل المستندات التي تصدر عنه أو بحضوره ". وهل تملك السلطات المعنية الكفاءة اللغوية الخاصة لتنبّه المترجم الشفوي بوجوب إنجاز عمل رفيع المستوى وما هي المقاييس التي يجب على المترجم الشفوي اتباعها كي تكون ترجمته مخلصة.

وأخيراً يلمّح القانون بشكله الحالي إلى إمكانية إيكال العمل إلى أي شخص يُعتبر قادراً على تأدية واجبه باحترافه. أما فيما يتعلق بوجوب حيازة ديبلوم في الترجمة الكتابية أو الشفوية فهي شروط مرغوب بها ولكنها غير إجبارية Ballardini 2005:169.

من هنا يظهر بصورة جليّة عجز القوانين في تحديد راتب لائق لخدمة إحترافية عالية الإختصاص.

وبين الحلول الجديرة بالذكر هو واجب الاعتراف باحترافية خدمة الترجمة الشفوية في هذا القطاع الخاص والذي يقتضي خبرة عالية الإختصاص والقدرة على تنفيذ مهام خاصة تختلف بوضوح عن خدمة المترجم الكتابي

سجلات الاختصاصيين المعتمدين لدى المحكمة

١:٣ يجب ان نذكر أولاً انه لا توجد حتى الان نقابة للمترجمين الشفويين والخطيين. هناك بِالتَحْدِيد نوعان من النقابات: نقابة المستشارين التقنيين ومركزها المحكمة المدنية، ونقابة الخبراء ومركزها المحكمة الجزائية. بعد أن يتم تسجيل الخبير في لائحة المحكمة يحق للسلطات المعنية الاتصال به تلقائياً ودون مراقبة لاحقة. (إضافةً إلى ذلك) وبناءً على البند ٦٧ من قانون المرافعات الجزائية الساري المفعول، يجب التذكير بإمكانية تعيين خبير غير مسجل في النقابة وهو خيار لا يلغي سريان مفعول، لكنه يُلزم السلطات المّدعية على تبرير هكذا قرار.

٢:٣ الخبير: يعين القاضي الخبير بحكم حاجته إلى كفاءات تقنية متخصصة لا يملكها شخصياً ولا يمكنه تجاهلها للتأكد من الوقائع واستصدار الحكم المناسب. كما يجب التذكير أن خدمات مكتب الخبراء إجبارية بناءً على البند ٢٢١: ٣ من قانون المرافعات الجزائية كما هي خدمات المترجم الشفوي (بند ٤:١٤٣) ورفض المهمة (بند ٣٦٦) و تزوير حقائق المهارة أو الترجمة الشفوية تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون (بند ٣٧٣). أخيراً فيما يتعلق بالخبير فهو إضافةً إلى القسم، ملزم بالسرية المهنية وعدم تسريب معلومات عن استنتاجاته (Alimenti 1999).

٣:٣ المستشار التقني: تحدد الإِجْراءاتُ القضائِيّة إختلافاً أساسياً بين الخبير والمستشار التقني: فالخبير يتم تعيينه من قِبل القاضي أما المستشار فيتم تعيينه من قِبل الأطراف المعنية.

يشارك المستشارون الفنيون في تتبع تَطَوُّر الإِجْراءات منذ المرحلة الأولى من الخوض في التحقيق ومن صياغة السلطة المعنية له، وأيضا أثناء التحقيق، ويمكنهم أن يقترحوا على الخبير تحقيقات معينة وتقديم الملاحظات والتعليقات التي يجب تصبح جزءً من تقرير الخبرة النهائي. بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ يمكن القول بأن المستشار التقني يمكنه، في بعض الحالات، أن يمارس نوعاً من "المراقبة" الفعلية على نشاطات الخبير المكلف من قبل السلطات. على خلاف ما يحصل مع الخبراء إذ ليس هناك قيوداً تنظيمية فيما يتعلق بمهلة قانونية محددة لتعيينهم ويمكن تعيينهم حتى بعد نهاية التحقيق.

المترجم الشفوي: خبير أم مستشار؟

نظراً لأدوار الخبير والمستشارالتقني نستطيع آلان تقويم الاختلافات الأكثر بداهة.

إذاً، يعيّن القاضي الخبيرَ لحل وضع حرج بسبب حاجته الى تعيين أشخاص عالي التخصص ولا بدّ منهم لتقويم أمر عالق ضروري لتشكيل الحكم. لذا، هل هناك شيء أساسي أكثر من الفهم اللغوي؟ كيف تستطيع السلطة الحكم بناءً على تصريحات في لغةٍ مجهولةٍ؟ هذا هو السبب الذي اعتُمِد عليه سابقاً لتقريب دور المترجم الشفوي والخبير في الماضي.

هناك أسباب أُخرى تقرّب دور المترجم الشفوي من الخبير وهي: طريقة التعيّين والإبلاغ والتزام الوظيفة الرسمية إذ يصبح المترجم المعيّن موظفاً رسمياً بكل معنى الكلمة. وعليها ينص قانون الإجراءات الجزائية أيضاً على عقوبات تجاه الخبير الذي يهمل واجبه.

والجدير بالذكر هنا أن القانون الجزائي ينسب للمستشار التقني مهمة الدفاع، إذ فهو يعيّنه الدفاع لإكمال مهمة الدفاع والمحاضرة في كل الدعوى دعماً للدفاع دائماً.

لكن للأسف، خلافاً لما يجري في بلاد أخرى، فإن دور المترجم الشفوي في المحاكم الإيطالية غير إجباريٍ مهنياً ولا يختلف **فقط** عن دور المترجم الخطي الذي يجب أن تكون له مهارات متخصصة بل عن كفاءات المؤهّلين لغوياً أيضاً الذين قليلا ما تعادل مهاراتهم معرفتهم اللغوية المعرفة المناسبة.

الخاتمة

يظهر أن إدراك أهمية دور المترجم الشفوي في إيطاليا مفقودٌ حتى الآن في الإجراءاتِ الجزائيةِ وفقدُ هذا الإدراك يظهر في سوء الاعتراف القانوني والاقتصادي بدور المترجم الشفوي المُمَيّز الذي يقوم به المترجمُ الشفوي قانونياً وهذا هو السبب الذي يفُسِّر التردُّد في طلب خدمات المترجمين الشفويين الكفوئين. من جهة أخرى، يجب الاعتراف أن السلطات القضائية يصعب عليها هذا الاستدعاء عملياً لعدم وجود سِجِلّاتٍ رسميةٍ نقابيةٍ في الوقت الحاضر تضمن جُودة مهنية المترجمين الشفويين القانونية المسجلّين فيها ولعدم وجود توجيهاتٍ قانونيةٍ تساعدها في خيارتها.

رأينا إذاً الى أي حدٍّ يجري الخلط بين الخبير حيناً والمستشار التقني حيناً آخر وخُلاصَة القَول هو أن رغم وجود ميّزات مشتركة فهو لا يمكنه الإنتساب حالياً الى أي فئةٍ من الفئات المساعدة للقاضي.

من هنا الحاجةُ الماسّةُ الى تشكيل سِجِلّاتٍ رسميةٍ نقابيةٍ للمترجمين الشفويين القانونيين تشترطُ تكوينةً خاصةً تقنيةً ولغويةً معاً كشرطٍ مسبقٍ لا بد منه للانتساب لها.